

## ابوفاعور: انتخاب الرئيس مهمة جليلة



عضو كتلة نواب اللقاء الديمقراطي وائل ابوفاعور.

او سنّ تشريعات تؤدي الى ملء الفراغ في بعض المجالات التي لا تستطيع الحكومة القيام بها. لذلك اؤكد مرة اخرى انني لا اوافق على المنطق الذي يحاول ان يحرم هذه الحكومة من حقها بأن تقوم بواجباتها في الامور الاساسية. انا ارى ان المواقف التي صدرت من بعض الوزراء ومن بعض القوى السياسية هي مواقف غير عقلانية ولا تتخذ في الاعتبار حقيقة الحاجات والاضاع الصعبة التي يمر بها المواطنون اللبنانيون، والتي لا يمكن تجاهلها او تجاوزها على الاطلاق. اعتقد ان وراء هذا الامر نوعا من المزايدات الطائفية التي لا تستقيم مع الاوضاع التي نعيشها، لاسيما ان رئيس الحكومة يقول بشكل واضح بأنه لا يريد ان يتصرف وكان هذه الحكومة تقوم بكل الامور التي يجب او لا يجب ان تقوم بها، بل هي تحاول فقط ان تعوض النقص الحاصل نتيجة بعض الحاجات او القرارات الاساسية التي لا يمكن تأجيلها او التردد او التمتع عن مواجهتها. لكن للاسف، ان منطق رئيس الحكومة يواجه منطق آخر من بعض القوى السياسية التي اكرر واقول انها غير عقلانية ولا تأخذ في الاعتبار حاجات المواطنين اللبنانيين. ◀

### انتخاب الرئيس لا يمكن ان ينجز الا بالتفاهم على رئيس تسوية

من دون ان يعني ذلك رفضا لكونها قادرة على القيام بالكثير من الامور التي يجب ان تقوم بها لتسيير امور اللبنانيين ولتوليها مسؤولياتها في هذه الفترة من الشغور في سدة الرئاسة.

ما هي ابرز المشاريع والاقتراحات الاخرى المطروحة امام المجلس، ما هو مصيرها وهل يمكن انجازها او ما الذي يمكن ان يمر منها؟  
من الواضح ان المجلس النيابي هو المؤسسة التي لا جدال حول شرعيتها، وربما قد يكون من الضروري في بعض الاحيان بأن يقدم المجلس او بالاحرى ان تعتمد الكتل النيابية الى اتخاذ قرارات

ما هي مهمة مجلس النواب في هذه المرحلة الدقيقة في ظل الشغور الرئاسي وما هو مطروح من استحقاقات؟  
المهمة الجليلة التي لا تتقدم عليها اي مهمة اخرى هي انتخاب رئيس جديد للجمهورية، علما ان المجلس النيابي كهيئة ناخبة يقوم بواجباته، لكن لا يقوم كل النواب بالواجبات الفعلية الملقاة على عاتقنا كنواب. فسلوكيات بعض النواب والكتل النيابية توحى بأنه ليس هناك وحتى هذه اللحظة موقف واضح وصريح ليجاد حل ومخرج يؤدي الى انتخاب رئيس للجمهورية. الحل لن يكون - على ما اعتقد - سوى نتيجة التوازنات القائمة في مجلس النواب والوضع العام في البلاد ونتيجة الحاجة الى التفاهم الداخلي، لذلك لن يكون الا بالتفاهم على رئيس تسوية. طبعا ذلك لا يعفي المجلس النيابي بأن عليه مهام وواجبات اخرى عليه القيام بها، ابرزها تلك المتصلة بالتشريعات الضرورية التي تضمن اولا توفير العلاجات الممكنة والموقفة للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والاجراءات التي تتطلبها الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي التي عقدت على مستوى الموظفين في نيسان الماضي والتي يجب استمرار النقاش فيها الى حين نضوجها في اللجان النيابية لتقر لاحقا في الهيئة العامة لمجلس النواب.

هل في قدرة المجلس النيابي ملء هذا الشغور بعد خلو سدة الرئاسة، وما الذي يعيق انتخاب الرئيس؟

اضافة الى هذه المهام، اعتقد ان على المجلس النيابي واجبات اخرى، منها منع وقوع الشغور في المؤسسات وتحديد المؤسسات العسكرية والامنية. نحن ممن يدعون بصراحة الى ان يتم العمل بهذا الامر، لاننا لا نستطيع ان نحتمل ما يمكن ان يؤدي اليه مثل هذا الوضع في المؤسسات الضامنة للامن والاستقرار في لبنان. لا يعني كلامي في اي حال من الاحوال، طعنا بإمكان ان تقوم الحكومة الحالية رغم معرفتي وبقيني بانها لا تتمتع بكامل المواصفات من الناحية الدستورية،

## مجلس النواب بين انتخاب الرئيس وتشريع الضرورة: امتيازات الصلاحيات الدستورية

"الامن العام" استقصت اجواء بعض الكتل النيابية ونظرتها الى الدور الذي يلعبه المجلس في هذه المرحلة وما يمكن ان يقوم وما لا يمكن ان يقوم به. فالتقت كلا من عضو كتلة نواب اللقاء الديمقراطي النائب وائل ابوفاعور وعضو كتلة التنمية والتحرير النائب قاسم هاشم وعضو كتلة تجدد النائب اديب عبدالمسيح.

منذ ان خلت سدة الرئاسة، تعيش البلاد فصولا من الجدل الدستوري حول ادارة السلطات، قادهما الى الشلل. فاضافة الى ما تركه من نزاع حول آلية التعاطي بالمراسيم الصادرة عن مجلس الوزراء بعدما انتقلت اليه صلاحيات الرئيس غير اللصيقة بشخصه، بقي المجلس النيابي وحده سلطة تشريعية بكامل مواصفاته الدستورية



## عبدالمسيح: المجلس في انعقاد دائم



عضو كتلة تجدد النائب اديب عبدالمسيح.

■ كيف يمكن بت المشاريع والاقتراحات المطروحة امام المجلس وهل يمكنكم تعطيلها؟

□ امام المجلس استحقاقات كبرى تترجمها مجموعة من مشاريع واقتراحات القوانين التي طال انتظارها من اللبنانيين والمجتمع الدولي والدول والمؤسسات المانحة الذين يطالبوننا بقانون الكابيتال كونترول، واعادة هيكله المصارف، وخطة النهوض الاقتصادي والمالي من اجل مصلحة اللبنانيين قبل اي مصلحة اخرى كما يرغب البعض في تفسيره، وكان صندوق النقد وغيره يطالبون بأمر تعينهم ولا تعني خلاص لبنان. على الرغم من ذلك، توجد قوانين جديدة كتلك التي تهدف الى اعتماد نظام موحد للاحوال الشخصية من الممكن ان تتوافق حولها في المطبخ الداخلي للمجلس، اي في اللجان النيابية المتخصصة اذا تلاقى النواب المعارضون جميعهم، الى حين الوصول الى التوافق على رئيس نفاوض من اجله من موقع القوة حتى الوصول الى ضمان مشاركة الثلثين واتمام عملية الانتخاب كما يقر بها الدستور.

■ كيف تحدد مهمة مجلس النواب في هذه المرحلة وما يمكن ان يقوم او لا يقوم به؟  
□ مهمة مجلس النواب تبقى اولا واخيرا احترام الدستور الذي هو واضح في مسألة الانعقاد بحكم القانون مدعوا الى انتخاب رئيس للجمهورية، وهو في حالة انعقاد دائم للغرض نفسه وحتى اتمام المهمة. لا يجوز تكريس الفراغ او تنظيمه تحت اي عذر. وفي شكل مواز، يمكن للجنان ان تكمل التوافق على القوانين المهمة وترفعها الى الهيئة العامة على ان لا تتعقد الا بعد انتخاب رئيس، ومرد ذلك الى رفضنا المطلق من ان يقوم المجلس بأي دور تشريعي سمي خرقا للدستور بأنه تشريع الضرورة. مهمة المجلس النيابي، ومنذ ان خلت سدة الرئاسة من شاغلها، تطبيق ما تقول به المواد 73 و 74 و 75 من الدستور. وهي مواد لا تحمل في مضمونها اي لبس، لذلك سجلنا موقفا عندما انسحبنا من الجلسة التي خصصت لتلاوة رسالة الرئيس السابق العماد ميشال عون ومعنا مجموعة كبيرة من النواب. كان قرارنا نحن كنواب معارضة وجزء من التغييريين والمستقلين وكتلة نواب حزب الكتائب، بالانسحاب المبكر من الجلسة لثلا نسمع ما يمكن ان يقود الى الفتنة المذهبية نتيجة الغوص في تفسير الدستور في ظل الانقسام والفقر والانهايار التي تعيشه البلاد. نحن ندرك ومعنا كثر ان تسيير امور الدولة والمواطنين بشكل صحيح ومنطقي وفعال وانقاذي لا تنتظم الا بانتخاب رئيس جمهورية سيادي واصلاحي يضع الامور في نصابها.

■ هناك من يعتقد بأن السلطة التشريعية يمكنها ان تملأ الفراغ في غياب السلطة التنفيذية فهل توافقهم؟

□ لا يمكن لهيئة نابعة بحكم الدستور والقانون الا ان تنتخب رئيسا للجمهورية، ومن يعيق انتخاب رئيس هو وجود فئة تعطيلية وصل الامر بها الى الاستهزاء بطريقة الانتخاب. الحل بسيط وهو ان يفرجوا عن مرشحهم،



عضو كتلة التنمية والتحرير النائب قاسم هاشم.

العدالة والقانون بعيدا من القوقعة ليبقى لبنان قويا ومحميا. المشاريع كثيرة، واي اقتراح او مشروع قانون يتم اقراره سواء تعلق بالتوازن المالي او اعادة هيكله المصارف والكابيتال كونترول، كلها علينا انجازها وغيرها في اللجان النيابية لتصبح جاهزة امام الهيئة العامة، واي رفض لاجتماعها ربطا بالشغور امر مرفوض.

■ الا يؤثر خلو سدة الرئاسة ووجود حكومة تصريف اعمال على مصير القوانين؟

□ المجلس سيد نفسه ويستطيع ان يشرع حتى في غياب الحكومة، ولا اعتقد ان موضوع الشغور يؤثر على عملنا. الاولوية لانتخاب الرئيس، وان عجزنا عن هذه المهمة لا يجب ان نتوقف الحياة السياسية. فالدستور ينظم عمل المؤسسات حتى في حال الشغور الرئاسي، وعلى المؤسسات ان تقوم بدورها والا لكانت المواد الدستورية قد دعت بوضوح الى توقف المؤسسات عن دورها. لا بد في المستقبل من اصدار القرارات التي تضمن ادارة البلد بعيدا من المغامرات التي يمكن ان يقودنا اليها البعض من خلال برامج التحدي، او محاولة اياها رئيس مواجهة. وكما اشرنا، المطلوب اولا واخيرا انتخاب رئيس جامع يشكل نقطة التقاء بين اللبنانيين.

## هاشم: المجلس سيد نفسه ويمكنه التشريع

■ ما هي الاستحقاقات المطروحة على المجلس في ظل خلو سدة الرئاسة؟

□ لا شك في ان الاولوية اليوم لانتخاب رئيس الجمهورية في ظل الشغور الحاصل منذ اكثر من شهرين والاثار السلبية التي تركها على عمل المؤسسات. لكن باعتباره ام السلطات، فانه يتحمل المسؤولية على كل المستويات سواء في ملء الشغور بانتخاب الرئيس، وان عجز، فله دوره في الرقابة والتشريع. لكن، في ظل حكومة مستقيلة تصرف الاعمال، تبدو الامور اكثر صعوبة وتعقيدا. فنحن نمر في ظروف استثنائية وانهايار مالي ونقدي لم نعرفه في زمن الحروب. وان لم تكن هناك مهلة للشغور بعد سوابق عدة، فان ذلك مرده الى تركيبة النظام السياسي العقيمة ولا بد من تطويره وتعديل الدستور لنتقل الى الدولة المدنية الحقيقية، فلا يبقى هناك تأثير مباشر للتوازنات المذهبية والطائفية فتتقدم عليها المواطنة الحقيقية لحماية التركيبة المتنوعة التي تميزنا والا سندخل في مخاطر كثيرة.

■ ما الذي يعيق هذه العملية برمتها؟

□ المجلس النيابي يقوم بدوره في ظل اعراف وتقاليد واصول برلمانية تسمح لكل نائب وكتلة ان تأخذ الموقف الذي ينسجم مع مقاربتها للتطورات، لاسيما في الاستحقاق الرئاسي. ذلك ان موازين القوى فيه لا تسمح لأي فريق ان يحسم الامر الاستحقاق، واصبح واضحا انه ومن دون التوافق لا يمكن الوصول الى انتخاب رئيس جديد لتتصير مهلة الشغور. للأسف، كانت هناك دعوة اطلقها الرئيس نبيه بري للحوار لم يلتزم بها البعض لاسباب خاصة بهم، وانسجما مع سياساتهم التي لا مسوغ وطنيا لها ولم تكن في مكانها. فمطالبتهم بأن يكون الحوار تحت قبة البرلمان استجيب ولكن بغير الالية التي طرحها البعض والتي لا يمكن من خلالها الوصول الى المطلوب منها، لاسيما تقصير مهلة الشغور، لذلك لم ينتخب رئيس الجمهورية. علينا التفاهم على مواصفات واضحة لشخصية قادرة على ان تلتقي حولها القوى السياسية، والتواصل مع الداخل والخارج لاطلاق مسيرة الانقاذ وما نعيشه منذ اكثر من ثلاث سنوات.

## المصلحة الوطنية تكمن في ان يشرع المجلس كلما دعت الضرورة

■ ما هو مصير بعض المشاريع واقتراحات القوانين في ظل المواقف الراضية لتشريع الضرورة؟

□ اذا كان البعض يأخذ على المجلس النيابي انه اليوم هيئة نابعة ولا يمكنه التشريع، فالدستور لم يقل بذلك. فالمجلس الملتزم لانتخاب الرئيس يتحول الى هيئة نابعة ولا يقوم بأي عمل آخر سوى الشروع في انتخابه، واذا لم تحصل هناك اعراف مكرسة تقول بأنه يشرع في اي وقت آخر. لكن خلط الامور وتداخلها وتشابك المصالح الطائفية والمذهبية والحزبية ومعها المزايدات الشعبوية، طغت على المصلحة الجامعة. المصلحة تكمن في ان نشرع كلما دعت الضرورة، فالدساتير وجدت لخدمة الشعب وتسيير الاوطان وما عدا ذلك اجتهادات. عند تحقيق المواطنة نصل الى دولة